بعد دعوات للسنيورة للامتناع عن حضور القمة الفرنكوفونية

14 آذار لملمت انقساماتها عشية لقاء الحريري بشيراك... لحود يشغل منصب الرئاسة بحكم الامر الواقع وبإرادة سورية

بيروت ـ «القدس العربي» ـ من سعد الياس:

لاتزال دعوة رئيس الحكومة فؤاد السنيورة الى القمة الفرنكوفونية بدلاً من رئيس الدولة اميل لحود تثير الاشكالات في بيروت، وقالت مصادر رئاسة الجمهورية «ان القمة يحضرها رئيس الدولة ومن غير الوارد ان يحضر لبنان اذا لم توجه الدعوة الى رئيس الجمهورية».

وحذرت المصادر «من تداعيات سلبية اذا استمر تجاهل رومانيا لدعوة رئيس الجمهورية ومن تذرع البعض بالمقاطعة الدولية لرئيس الجمهورية لأن هذه المقاطعة تقتصر على عدد من الدول».

وذكّرت «بمسؤولية الرئيس الفرنسي جاك شيراك عن وصول هذا الملف الى الوضع الذي هو فيه اليوم»، مشيرة الى «أن لدى لبنان معلومات أكيدة بأن فريق عمل الرئيس شيراك الذي ينسق مع الامانة العامة للفرنكوفونية هو الذي يقف وراء استبعاد الرئيس لحود عن الدعوة للقمة».

وفيما بدا أن قوى 14 آذار إنقسمت في التعاطي مع هذا الموضوع بعد مواقف للقوات اللبنانية والرئيس الاعلى لحزب الكتائب الشيخ امين الجميل والنائب بطرس حرب تتناغم مع موقف ضمني للبطريرك الماروني نصرالله صفير وترفض تجاهل مقام الرئاسة وتسجيل سابقة، علمت «القدس العربي» أن اتصالات سريعة تمت بين مختلف فرقاء 14 آذار لتوحيد الموقف بالتزامن مع زيارة يقوم بها رئيس «كتلة المستقبل» النائب سعد الحريري الى فرنسا حيث سيلتقي الرئيس شيراك. وأفضت هذه الاتصالات الى عقد اجتماع للجنة المتابعة أصدرت بياناً لم يرَ في عدم دعوة رومانيا الرئيس لحود «استهدافاً أو مساساً بمقام الرئاسة بل تنفيذاً لقواعد القانون الدولي لأن الرئيس لحود يشغل منصب الرئاسة بحكم الامر الواقع وبعد التمديد له بشكل قسري بارادة سورية وفي ظل الوصاية السورية».

وكان النائب الحريري حمّل الرئيس لحود مسؤولية عدم دعوته وأعلن من فرنسا بعد محادثات في مجلس الشيوخ الفرنسي «أن رئيس جمهورية لبنان يقوم بحملة ضد رئيس جمهورية فرنسا وتريدون منهم أن يستقبلوه ويعاملوه كرئيس دولة، خاصة وأن القرار 1559 لا يعترف بالتمديد لإميل لحود في رئاسة الجمهورية».

وقال «نحن في لبنان علينا أن نحترم الدستور، ونحن مجبرون على احترام الدستور، ولكن في الخارج على رئيس الجمهورية ألا يقوم بحملات على رؤساء الدول وعلى الدول، وليس فرنسا وحدها، فهو لم يبق دولة واحدة صديقة للبنان، فليتحمل مسؤولياته ومسؤولية كلامه وليتذكر الكلام الذي قاله منذ شهر ونصف أو شهرين».

واضاف «ان موقع الرئاسة ليس الشخص الذي يحميه، إن موقع الرئاسة محمي أصلاً، الدستور يحمي موقع الرئاسة، وليس إميل لحود».وعن تعليقه على مواقف بعض الحلفاء في هذا الشأن؟ أجاب «هناك بعض سوء الفهم، برأيي كان يجب ألا يحصل ذلك، نحن في 14 آذار اتخذنا قراراً وأبلغنا القمة العربية أننا لا نعترف بإميل لحود، هناك أخطاء تحصل ويجب أن تصحح».

وكانت توالت المواقف المنددة بعدم دعوة لحود الى القمة وقال رئيس المجلس العام الماروني الشيخ وديع الخازن «بغض النظر عن موقف الرئيس جاك شيراك الشخصي المتحيز ضد الرئيس إميل لحود فإنه لا يجوز إقحام دولة محترمة كفرنسا في شأن داخلي لدولة أخرى كانت بالنسبة الى معظم اللبنانيين الأم الحنون».

ورأى «ان هذا الإمعان في تهميش دور رئاسة الجمهورية اللبنانية الماروني بات، بسبب موقف الرئيس شيراك المزاجي، موضع إستغراب وإستنكار حتى ممن يعتبرون أخصاماً للرئيس لحود في السياسة لأن القضية لم تعد تتعلق بشخص الرئيس بقدر ما تستهدف الرمز الذي يمثله هذا الرئيس. وإن أشرف ما يفعله الرئيس فؤاد السنيورة هو رد هذه الدعوة المشبوهة حرصاً على كرامة الرئاسة لأنها من كرامة لبنان».

ومن الرابية حيث مقر العماد ميشال عون ناقشت الرابطات المسيحية مسألة عدم دعوة رئيس الجمهورية واستغربت «ان تعمد اي جهة دولية، فرنسية او رومانية، الى تجاوز الاصول والبروتوكول في التعامل بين الدول، كما رفضت ان يقبل اي موقع رسمي لبناني، خصوصاً رئيس الحكومة دعوة مماثلة او ان يأخذ وقتاً لدراستها».

وأكدت الرابطات «ان موقفنا هذا ليس نابعاً من حرص على موقع مذهبي او طائفي، ولا تأييداً لشخص او لنهج، ولكنه تثبيت للدستور اللبناني».

ورأى افرام انه «على رئيس الحكومة ان يعيد الدعوة مباشرة»، موضحاً أنها «وصلت الى العنوان الخطأ».

وتحفّظ عضو كتلة «القوات اللبنانية» النائب انطوان زهرا على «ازمة التمثيل اللبناني في قمة الفرنكوفونية خوفاً من تكريس عرف يقضي بتمثيل لبنان بشكل دائم على مستوى ادنى من الرئاسة». واعتبر «ان المعالجة تكون بمبادرة الرئيس فؤاد السنيورة الى الامتناع عن حضور القمة»، وقال «القوات اللبنانية تبدي اسفها لان تكون الازمة الام تتسبب بهكذا ازمات. والازمة الام هي استمرار الرئيس اميل لحود في موقع الرئاسة واشكالية الاعتراف الدولي بهذا التمديد الذي رفضته الامم المتحدة من خلال اصدار قرارها الذي يحمل الرقم 1559 ».

في المقابل، حمّل عضو «كتلة المستقبل» النائب نبيل دو فريج رئيس الجمهورية مسؤولية عدم دعوته نتيجة تصرفه في القمة الفرنكوفونية التي انعقدت في بوركينا فاسو عندما لم يشأ الذهاب الى تسليم رئاسة القمة وكلّف الوزير ناجي البستاني بهذه المهمة مستهتراً برؤساء الدول.

واستغرب رئيس المكتب السياسي للجماعة الاسلامية النائب السابق اسعد هرموش في بيان امس «الضجة المضخمة حول عدم دعوة رئيس الجمهورية العماد اميل لحود الى حضور القمة الفرنكوفونية المنتظرة، وكأن هذا الامر افتئات على حقوق المسيحيين كمشاركين اساسيين في السلطة والحكم، في حين اننا نعتبر كل المواقع الرئاسية في السلطة هي ممثلة ومعبرة عن اللبنانيين كافة».

ودعا الى «عدم تحميل موقع رئاسة الحكومة مسؤولية ازمة ليس هو المسؤول عن نشوئها، ويجب عدم تغيب لبنان عن الحضور الدولي ان كانت هناك ازمة داخلية».

سعد الحريري

بشار الاسد والملك عبد الله الثاني ناقشا العلاقات الثنائية في اتصال هاتفي

■ دمشق ـ اف ب: ذكرت وكالة الانباء الرسمية السورية (سانا) ان الرئيس السوري بشار الاسد اجرى محادثات هاتفية امس الاربعاء مع العاهل الاردني الملك عبد الله الثاني تناولت «العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين».

واضافت الوكالة ان الرئيس السوري والعاهل الاردني استعرضا «الاعمال التحضيرية لاجتماع اللجنة العليا السورية الاردنية المشتركة التي ستعقد نهاية الشهر الحالي في دمشق».

وتجتمع هذه اللجنة مرة سنويا لتعزيز العلاقات بين عمان ودمشق.

ونهاية نيسان (ابريل) اعلنت الحكومة الاردنية ان القوى الامنية نجحت في احباط محاولات اعتداء على مسؤولين في الاردن خطط لها عناصر في حركة المقاومة الاسلامية (حماس).

وقال الاردن ان التحقيق خلص الى ان هؤلاء تلقوا اوامرهم من قيادي عسكري من حركة حماس في سورية الامر الذي نفته دمشق.

وتحدث الرئيس المصري حسني مبارك اخيرا في الصحف عن «خلافات» بين سورية والاردن لكن الاردن نفى وجود ازمة بين البلدين.

وارجئت قمة بين مبارك والاسد كانت مقررة الثلاثاء في مصر الى موعد لم يحدد.

وكان الرئيس المصري التقى العاهل الاردني الاحد في مصر.

العفو الدولية تدعو العطري لتوضيح أسباب فصل 17 سورياً من وظائفهم

■ لندن ـ يو بي أي: دعت منظمة العفو الدولية امس الأربعاء رئيس الوزراء السوري محمد ناجي العطري الى توضيح أسباب فصل 17 شخصاً من وظائفهم الحكومية.

وطالبته المنظمة العطري بـ«إصدار تعليمات بإعادتهم الى وظائفهم فوراً إذا ما تبين أنهم صرفوا من الخدمة بسبب تأييدهم لإعلان بيروت ـ دمشق» المتعلق بالعلاقات اللبنانية ـ السورية.

وقالت المنظمة «إن الموظفين السبعة عشر العاملين في مختلف الوزارات السورية صُرفوا من العمل بأوامر من رئيس الوزراء السوري من دون أي تفسير لكن من الواضح أن هذا الأجراء تم على خلفية توقيعهم على إعلان دمشق ـ بيروت الذي يدعو الى تطبيع العلاقات بين سورية ولبنان».

وأكدت استمرارها أيضاً في المطالبة بالإفراج المباشر وغير المشروط عن 10 من سجناء الضمير اعتُقلوا بسبب توقيعهم على الإعلان وعن جميع سجناء الضمير في سورية».

واعتبرت العفو الدولية صرف موظفي الدولة من الخدمة بسبب التعبير عن آرائهم إنتهاكاً للقوانين الدولية لحقوق الإنسان.

و أدانت المنظمة العربية لحرية الصحافة ومقرها لندن امس قيام السلطات السورية بفصل 17 موظفاً بسبب توقيعهم على إعلان بيروت ـ دمشق.

واستنكرت المنظمة ما أسمته «تعمد السلطات السورية غلق باب الرزق من أجل الضغط على المعارضين وخنق حرية الرأي».

وقالت إنها «ترفض من حيث المبدأ أي محاولة لخنق حرية التعبير بما في ذلك التحكم في لقمة العيش وإستخدام الفصل التعسفي، وتعتبر هذا التصرف إعتداءً على حق أصيل منحه الله للإنسان وإبتزازاً رخيصاً لا ينبغي أن ينزلق إليه أحد».

وذكّرت المنظمة أن إعلان بيروت ـ دمشق «ينطق بالحرص على سورية واستقلالها ويفيض بمواجهة الهيمنة الأمريكية ورفض التآمر على أي من سورية ولبنان والتأكيد على حق كل من البلدين في استعادة أراضيهما الواقعة تحت الإحتلال الإسرائيلي ورفض فرض أي عقوبات على سورية».

وأضافت أن المطالب المتعلقة بإطلاق سراح المعتقلين والإصلاح السياسي وإدانة الإغتيال السياسي هي «مطالب بديهية من الصعب أن يختلف عليها اثنان». ورفضت المنظمة العربية لحرية الصحافة تدخل السلطات السياسية والأمنية في دوائر العمل بدرجة تصل الى قدرتها على إملاء الفصل التعسفي بموجب قانون 50 لعام 2004، والذي اعتبرت أنه «يمثل شكلاً سافراً من أشكال القبضة الحديدية وتدخل الدولة في أدق الشؤون مما يتنافى مع مبدأ الدولة المدنية».

ودعت الى «إعادة الموظفين المفصولين الى عملهم فوراً مع تقديم التعويض المادي والمعنوي الكافي لهم»، وأملت أن تكون هذه «نهاية للممارسات القمعية التي تقيد حرية الرأي والتعبير».

جولة لوفد من الاتحاد الاوروبي والاونروا في مخيم البرج الشمالي

بيروت ـ «القدس العربي» ـ من سعد الياس:

جال وفد من الاتحاد الاوروبي امس على مخيم برج الشمالي ـ صور، في اطار جولاته على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، يرافقه المدير العام «للاونروا» ريتشارد كوك، مسؤولة قسم شؤون اللاجئين زينة صيقلي ومسؤول قسم الصحة في «الاونروا» جميل يوسف. وتفقد الوفد مشروع البنى التحتية والمساكن الايلة للسقوط والتي سيشملها مشروع الاعمار القادم الممول من الدول المانحة، اضافة الى عيادة قسم الصحة التابعة «للاونروا» في المخيم واطلع على الحالات المرضية المسجلة في امراض التلاسيميا والسرطان والاعصاب والامراض المستعصية.

وفي ختام الجولة اوضح امين سر اللجنة الشعبية في المخيم محمود بركة «ان هذه الزيارة تأتي بعد الاجتماع الذي عقد في عمان للدول المانحة، حيث تقرر اعداد تقارير ميدانية عن احوال اللاجئين الفلسطينيين والاطلاع عن كثب عن معاناتهم، شاكراً لهذه الدول اطلالتها على مخيمات الجنوب»، وامل «المزيد من الاهتمام وزيادة اعداد المنازل المنوي ترميمها والتخفيف من معاناة اللاجئين لاسيما على الصعيد الصحي حيث تستشري امراض مستعصية ولا طائل للاهالي بتحمل اعبائها».

القوات اللبنانية والحزب الاشتراكي ينفيان التنظيم والتسلّح: لا لسلاح خارج الدولة... والمعلومات تبشير سوري بحرب اهلية

بيروت ـ «القدس العربي» ـ من سعد الياس

مرة جديدة يتم تسريب أخبار في لبنان عن تدريبات ومخازن أسلحة لبعض افرقاء 14 آذار ولاسيما «القوات اللبنانية» والحزب التقدمي الاشتراكي.

وجاء التسريب من خلال صحيفة «الديار» اللبنانية المقرّبة من سورية ورئيس الجمهورية اميل لحود. وذكرت الصحيفة أن رئيس الهيئة التنفيذية في القوات سمير جعجع يتابع تنظيم حزب القوات، ويخصص اجتماعات متواصلة لمسؤولي المناطق من عكار والشمال وكسروان وجبيل وزحلة وبيروت وصولاً الى أقصى الجنوب، من اجل حصر المحازبين والمناصرين في المناطق في أول عملية تنظيمية له للحزب منذ خروجه من السجن.

وربطت الصحيفة بين تنظيم «القوات» ومعلومات عن أن النائب وليد جنبلاط يملك مخازن اسلحة في الجبل، وقد أخرج الأسلحة من مخازنها. وسألت «هل هذه الأسلحة التي تم إخراجها هي تحت مراقبة وزارة الداخلية أم تحت مراقبة مديرية المخابرات في الجيش اللبناني؟».

ولم يتأخر الرد على هذه المعلومات إذ أكد نائب رئيس الهيئة التنفيذية في «القوات اللبنانية» النائب جورج عدوان أن «لا سلاح خارج سلاح الدولة وأن الامن والعسكر والسلاح صفحة طويت الى غير رجعة، وأي انسان يتكلم في هذه المواضيع هو بمثابة إخبار للنيابة العامة التمييزية ولاجهزة الامن التي أثبتت فاعليتها بإكتشاف الشبكة الاسرائيلية، فكيف بمعرفة كل ما يجري من شاردة وواردة على الارض اللبنانية».

وأشار الى «أن تنظيم القوات بدأ مع العلم والخبر وهو يتقدّم وسيكون شفافاً جداً وسيكون هناك اجتماع لهيئة عامة وتجري الامور على اساس ديمقراطي من القاعدة الى رئاسة الهيئة التنفيذية».

واعتبر عدوان «أن الربط بين القوات والحزب الاشتراكي في هذا الوقت يُقصد منه وضع البلاد في أجواء تسلّح وحرب في وقت يؤكد الحزب الاشتراكي والقوات على الدولة السيدة القادرة القوية ولديهما موقف واحد على طاولة الحوار بأن لا سلاح خارج الدولة».

بدوره قال عضو «اللقاء الديمقراطي» النائب اكرم شهيّب «نحن في السلطة سلاحنا الكلمة والموقف، والجيش منتشر في كل الجبل»، لافتاً الى «أن السلاح الذي كان بحوزتنا أعيد الى مصادره واستلمت الدولة قسماً كبيراً منه ونحن اليوم جزء من هذه الدولة»، ورأى «أن هذا كلام أوهام لا مكان لها إلا من خلال ما يرغب به النظام السوري لاعادة الحرب الاهلية الى لبنان بعد خروجه منه وهذا ما بشّرنا به أكثر من مسؤول سوري ولبناني»، مشيراً الى «اننا من المطالبين بسحب السلاح غير الشرعي وهو كثير في لبنان إن كان في الجنوب أو في المخيمات الفلسطينية أو خارجها تطبيقاً لاتفاق الطائف».

كاتب اسرائيلي: سياسة الجيش الاسرائيلي وجهاز الشاباك مبنية على الخداع والتضليل والحرب النفسية

الناصرة ـ «القدس العربي» ـ من زهير اندراوس:

وصف الكاتب الاسرائيلي، امير اورون، وهو المراسل العسكري لشؤون جيش الاحتلال في صحيفة «هآرتس»، سياسة جهاز الامن العام المعروف بالشاباك وجيش الاحتلال، بأنها تقوم على الخداع والتضليل والحرب النفسية. وقال اون في مقال نشره امس الاربعاء في الصحيفة ان الدولة العبرية قد تصرفت على هذا المنوال منذ قيام الدولة في العام 1948، وذلك خلافا لما كان يظهره قادتها السياسيون والعسكريون، فأجهزة الامن الاسرائيلية، وفق الكاتب اورون، كانت تخدع من اسماهم بالدنيين في الدولة العبرية وتخدع القضاة والقضاء. فقد كانت هذه الاجهزة تفبرك وتزيف الحقيقة من اجل ابراز النصر او بناء الصورة المثالية وليست الحقيقية، على حد قوله. وتابع الكاتب قوله: ان الكذب والغش اصبحا امرين مفضوحين ولا ينطليان على احد، وضرب بذلك مثلا لما قام به عدد من ضباط الجيش الذين استغلوا مناصبهم في فضيحة مسار الجدار العنصري، والذي تسبب في اهدار الملايين من الدولارات لحساباتهم الخاصة. وذكر الكاتب ايضا فضيحة الفتاة الاسرائيلية القاصر التي اغتصبت في قاعدة سلاح الجو وكيف ان التضليل الذي مارسه ضباط القاعدة على مسار التحقيق.

وذكر الكاتب ايضا مشكلة وزير الامن الاسرائيلي الذي لا يمتلك السيطرة الفعلية على هذا الجيش الذي لا يخضع لرقابة مدنية حقيقية، ولا يوجد جهاز مستقل لامداد الوزير بالمعلومات.

وحسب القانون الاساسي الخاص بجيش الاحتلال، فانه يتوجب ان يخضع رئيس هيئة الاركان العامة في جيش الاحتلال لوزير الامن الاسرائيلي، الذي يقوم هو باقتراح تعيينه على الحكومة، الا ان رئيس هيئة الاركان مخول بالفصل بين قادة الجيش وبين المستوى المنتخب.

اغلبهم من الفلسطينيين والعراقيين والسودانيين والصوماليين

لبنان لا يعامل طالبي اللجوء بشكل جيد وفق الامم المتحدة

■ بيروت ـ من نجيب خزاقة: تعتبر الامم المتحدة بان لبنان، الذي لم ينضم حتى الان الى اتفاقية الامم المتحدة بشأن اللاجئين، يعامل بشكل سيىء طالبي اللجوء، فيعمد غالبا اما الى اعتقالهم او الى اعادتهم الى دولهم اذا لم يجدوا بلدا غربيا يوافق على استضافتهم.

ويقول ستيفان جاكميه الممثل الاقليمي لمفوضية الامم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين لوكالة «فرانس برس» «يعيش طالبو اللجوء في لبنان في ظروف هشة. غالبا ما يتم اعتقالهم او ترحيلهم الى دولهم الاصلية اذا لم يحالفهم الحظ ويجدون بلدا غربيا يستقبلهم».

ويضيف خلال مشاركته في ندوة عقدت في بيروت الثلاثاء لمناسبة يوم اللاجئين العالمي «يعيش اللاجئون في خوف متواصل من احتمال اعتقالهم مما يتعارض مع احترام كرامتهم الانسانية».

ويرى بان «بعض اللاجئين يعتقدون خطأ بان اعتقالهم قد يسهل قبول بلد ثالث باستضافتهم» لافتا الى انه «في غالب الاحيان تكون عملية الاعتقال مقدمة للترحيل الى الوطن الاصلي».

ويوضح جاكميه ان نحو 3 الاف لاجىء يحملون حاليا «افادة اقامة» بموجب مذكرة تفاهم تم توقيعها في ايلول (سبتمبر) عام 2003 بين المكتب الاقليمي للمفوضية والامن العام اللبناني لافتا الى ان «افادة الاقامة لا تخول حاملها العمل».

ويقر الممثل الاقليمي بان الارقام التي تملكها مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين لا تنطبق فعليا على الواقع. ويقول «لا احد يعرف بالتحديد عدد اللاجئين».

ولبنان يسعى دائما الى تحقيق توازن بين طوائفه المتعددة مما يفسر حالة الحذر الشديد من اللاجئين الهاربين من اوطانهم لاسباب تتعلق بالحروب ولاسباب اقتصادية.

ويستضيف لبنان منذ عقود نحو 400 الف لاجىء فلسطيني ما زال بعضهم يحمل السلاح.

من ناحيته يشير ممثل مدير الامن العام اللبناني انطوان عون الى «صعوبة الاوضاع الاقتصادية في لبنان وما يعانيه من ظاهرة الهجرة غير الشرعية كبلد هو مقصد للبعض وبلد عبور للبعض الاخر».

ويقول في كلمة القاها في الندوة «نجهد لتأمين اقامتهم في بلد ثالث مثل الولايات المتحدة وكندا واستراليا وبريطانيا والدول الاسكندنافية، او نعمل على اقناعهم بالعودة الى دولهم الاصلية».

وتؤكد المفوضية «ان الغالبية الساحقة من اللاجئين وطالبي اللجوء تدخل خلسة الى لبنان من دون مستندات قانونية لذا غالبا ما يتم توقيفهم» خصوصا وان دخول وبقاء الاجانب في لبنان وخروجهم منه يتم بموجب قانون يعود الى العام 1962 و«يعرض غالبية اللاجئين وطالبي اللجوء للتوقيف والاعتقال والترحيل».

وتتفهم المفوضية، وفق تقرير وزعته، عدم استعداد السلطات لقبول اندماج اللاجئين لكنها في المقابل تعتقد «بوجوب تجنب اعتقال اللاجئين وطالبي اللجوء ممن لم يرتكبوا اي جرم سوى انهم خرقوا اجراءات الهجرة».

ولم يوقع لبنان اتفاقية الامم المتحدة الخاصة باللاجئين (1951) ولا على بروتوكول عام 1967.

وتشير المفوضية الى «ان غالبية اللاجئين المقيمين في لبنان من التابعية العراقية والسودانية والصومالية وبالتالي فان ظروف هذه الدول لا تسمح بعودتهم طوعا على نطاق واسع» لافتة الى انها «تشجع اللاجئين على العودة الى اوطانهم اذا تغيرت الظروف التي ادت الى رحيلهم عنها». اما غالبية اللاجئين لاسباب اقتصادية فهم من المصريين. كما يستقبل لبنان نحو 200 الف عامل يخضعون لتشريع خاص ينظم اقامتهم وعملهم خصوصا كخدم في المنازل وهم بغالبيتهم من الجنسيات الاسيوية او الاثيوبية.

وتؤكد منى ابو جمرة ممثلة الجمعيات غير الحكومية في الندوة ان جمعيات مدنية تسعى للتعويض عن «التعاون المحدود» بين المفوضية والدولة اللبنانية عبر «التخفيف من آلام اللاجئين ومساعدتهم على العيش بكرامة وعلى تجنيبهم الاعتقال او التعديات».

وتقول «نتفهم مخاوف اللبنانيين الديمغرافية وخشيتهم من ان يؤدي دمج اللاجئين الى الاخلال بالتوازن الهش بين الطوائف الدينية» لافتة الى ان لهذه العوامل «تأثيرا سلبيا على ظروف الاستضافة».

وتؤكد السودانية انجلينا اور، وهي ام لخمسة اطفال أن «حياة اللاجىء في لبنان معقدة ومجردة من ابسط الحقوق ومصيره مرتبط بما يقرره له الغير وينتج عن ذلك احساس بعدم الانتماء والدونية». (اف ب)

اسرائيل تنهي مفاوضات الحل النهائي حول القدس

خبير في شؤون الاستيطان: اخشى ان نبكي على القدس كما بكينا طوال العقود الماضية على الأندلس

رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض:

عبر خبير في شؤون الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية امس عن مخاوفه من ضياع القدس بشكل نهائي بعد اكتمال المخططات الاسرائيلية لتهويدها بالكامل مع حلول عام 2010.

واكد خليل التفكجي مدير الخرائط في جمعية الدراسات العربية والخبير في شؤون الاستيطان بان رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود اولمرت يعمل ضمن خطته لرسم الحدود النهائية لدولة اسرائيل بشطب ملف القدس من مفاوضات الوضع النهائي للصراع الفلسطيني الاسرائيلي وذلك في ظل مواصلة تهويد المدينة المقدسة بشكل كامل.

واوضح التفكجي المتابع للنشاط الاستيطاني أن مخططات الحكومة الإسرائيلية التي يقف خلفها اولمرت بشأن القدس ستنهي مفاوضات الحل النهائي حول المدينة المقدسة بحلول نهاية العام 2010 .

واضاف التفكجي في مؤتمر صحافي عقد في مقر وكالة انباء محلية «رامتان» برام الله أن المخططات التي ينفذها ويعمل على تنفيذها ايهود اولمرت رئيس الحكومة الاسرائيلية تعني انه لن يكون هناك مفاوضات حولها بحلول نهاية العام 2010 وهي فترة رئاسته للحكومة.

وقال التفكجي «اخشى ان نبكي على القدس كما بكينا طوال العقود الماضية على الأندلس في ظل الأسرلة الكاملة التي تستهدف القدس ويجري تنفيذها دون توقف على مدار الساعة».

وذكر التفكجي ان العديد من المشاريع الاستيطانية التي كشف النقاب عنها خلال الأسبوع الماضي تستهدف التهويد الكبير للمدينة وأبرزها المشروع الذي يطبخ بين عطيرت كوهانيم وبلدية القدس الاسرائيلية الذي يبدأ بالنفق الواصل بين مغارة سليمان تحت باب العامود وصولا لمنطقة الميلاوية حيث احد البيوت المسيطر عليها يهوديا منذ 20 عاما.

واضاف «مؤسسة عطيرت كوهانيم تحول الان عمل اتفاقية لادارة المنطقة التي تبلغ مساحتها 13 دونما والمتابعة رويدا رويدا والقفز للمرحلة النهائية بقضية القدس والبلدة القديمة فيها والتي تقع بجوار المسجد الاقصى وقبة الصخرة المشرفة.

وتم الاعلان مؤخرا عن اقامة الحي التجاري الكامل فيما يسمى بالحي اليهودي بالبلدة القديمة للقدس الشرقية وزيادة النسبة السكانية اليهودية فيه وصولا لمشروع بلدية القدس « قدس 2020» المتعلق بوضعها في العام 2024 بالمفهوم الاسرائيلي كعاصمة أبدية وكبيرة قوية تحت السيطرة دون التشاور مع الفلسطينيين.

ويتوازى مع المشروع الاخير اقامة 200 وحدة سكنية اسرائيلية بباب الزواهرة احد ابواب المسجد الاقصى وتبدأ حاليا بـ30 وحدة سكنية كجزء من مشروع المرحلة المتقدمة جدا داخل الحي الاسلامي بالبلدة القديمة الذي يضم 24 الفا من الفلسطينيين.

واكد التفكجي ان المخطط الاسرائيلي يقضي بطرد الفلسطينيين من القدس لتخفيف التواجد العربي فيها وتطهيرها من الفلسطينيين، ومشيرا الى ان مشروع غولدا مائير السابق (رئيسة الوزراء الاسرائيلية الاسبق) كان يقضي بالسماح ببقاء 22 % من العرب في المدينة المقدسة حيث يوجد اليوم 35 % في حدود البلدية بينما مخططات اولمرت تقول بالسماح بوجود 12 % فقط مقابل 88 % من اليهود وتحويل المدينة لقلب المنطقة في كافة الاتجاهات الإقليمية في المحيط.

وحسب خطة اولمرت وطاقمه وهو ما خطط له منذ تواجده في رئاسة بلدية القدس منذ العام 1994 تقضي الخطة بالتخلص من السكان والتجمعات العربية التي ضمت بعد عام 1967 للبلدية وضم التجمعات اليهودية من خارجها والداخلية للحدود الجديدة لتظهر على شكل اصبعين الاول باتجاه الشرق والبحر الميت والثاني باتجاه الشمال الغربي وتجمع غبعات زئيف وهدفها التغيير الديمغرافي وضم مساحات كبيرة من الاراضي الفارغة للبلدية وبقاء الفلسطينيين كأقلية صغيرة.

ووفق التفكجي ستكون الخيارات محدودة وصعبة امام الفلسطينيين في القدس أولها التوجه للجنسية الإسرائيلية والثاني نحو صلاحيات السلطة الفلسطينية واعتبار املاكه أملاكا للغائبين وفقده لحق التواجد داخل المدينة كمقيم وليس كمواطن كما هو معمول به. وتساءل التفكجي «على ماذا سيكون التفاوض اذا فقدنا الديمغرافيا ... الارض والانسان؟

التمييز العنصري حتى في السباحة

مستوطنة إسرائيلية تمنع المواطنين العرب من النزول لبركة النادي على الرغم من أنها ملك عام

■ تل أبيب ـ يو بي أي: ذكرت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية امس الأربعاء أن مستوطنة «كابري» في الجليل الغربي منعت المواطنين العرب من السباحة في بركة النادي على الرغم من أنها ملك عام.

وذكرت الصحيفة على موقعها الإلكتروني أن المواطنين العرب «فوجئوا» بمنعهم من الدخول الى المنشأة التي زعم أنها أصبحت مخصصة «للأعضاء فقط».

لكن مواطنا من قرية كفر ياسيف العربية في الجليل الغربي طلب الانضمام الى النادي، فرفض طلبه على أساس أن لائحة المجتمعات المسموح لسكانها بالانضمام الى النادي لا تتضمن اسم قريته. ولفت الموقع الى أن اللائحة لا تتضمن اسم أي قرية عربية على الرغم من أنها تتضمن أسماء مستوطنات يهودية أكثر بعدا عن كابري، كبن عامي، ومانوت، وغيتا، وكليل، وماتسوبا، ومتزبي هيلا، ونافيه زيف.

ولفت الموقع الى أن القرى العربية المجاورة لمستوطنة كابري استبعدت عن اللائحة، وهي: الشيخ دانون، معلايا، أبو سنان، كفار ياسيف، وجات.

وشدد الموقع على أن بعض العائلات العربية التي كانت معتادة على ممارسة السباحة في نادي كابري لعدة سنوات أعربت عن غضبها من الإجراء.

ونقل عن سكان إحدى القرى العربية قوله «إن المنشأة موجودة على ملك عام، فيما البركة الخاصة يجب أن تكون مقامة على ملكية خاصة، ومخصصة فقط لسكان المستوطنة التي تملك العقار. المفاجئ أنهم يفتحون أبوابهم لسكان جميع المجتمعات المحيطة طالما أنهم من اليهود. التمييز العنصري واضح».

وأعربت بعض العائلات العربية عن تخوفها من أن يشجع الإجراء بقية المستوطنات التي تفتح مسابحها للجميع على اتخاذ قرارات مماثلة ضد المواطنين العرب.

وطلب رئيس حزب بلد، النائب العربي في الكنيست عزمي بشارة، من النائب العام مناحيم مزوز اتخاذ قرار بإبطال قرار نادي مستوطنة كابري باعتباره قرارا عنصريا.

لكن مدير الخدمات في المستوطنة أوفير كوزلوف نفى الخلفية العنصرية للقرار، لافتا الى «وجود عدد مهم من العرب والدروز من المجتمعات المحيطة الذين يعملون في المستوطنة، إضافة الى عائلات تعيش في المستوطنة. إننا نرحب بهم، ولا مشكلة في استفادتهم من بركة السباحة».

لكنه قال ان الديون تراكمت على بركة السباحة، لذلك قررت إدارة المستوطنة خصخصتها، مع السماح لعدد محدود من سكان المنطقة بالانضمام الى النادي.

وزعم أن عددا من سكان ومؤسسات مستوطنة نهاريا طلبوا الانضمام الى النادي ورفض طلبهم.